مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 36، جانفي 2025، ص - ص: 353-362
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

أصالة الدرس التداولي عند العرب القدامى من خلال نظرية "الخبر والإنشاء"

The originality of the pragmatic lesson among the ancient Arabs through the theory of 'news and creation'

د/ روضة جديوي
Raoudha DJEDIOUI
جامعة باجي مختار - عنابة
rawdhadoctor@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/05/13 تاريخ القبول: 2024/04/16

الملخص:
يتنّزل هذا البحث في إطار النَّشاط التَّقويمي للدرس البلاغي العربي القديم في ضوء النّظرية التداولية الحديثة تنظيرًا وتطبيقًا، فهمًا وممارسة.
إذّاك تصبو رؤيتنا إلى التوقّف عند أهم المحطّات التي تأجّجت فيها النظرية التداولية عند العرب، من خلال عرض مفهوم نظرية "الخبر والإنشاء"، ومقارنتها بما توصّلت إليه النظرية التداولية.
وقد قادنا التنقيب في هذا الموضوع إلى إماطة اللثام عن درس تداولي أصيل مكتمل ضاربٌ بجذوره في عمق التراث العربي، مُتَمثّلٌ للحداثة وما يبـرّرها من دينامية وتطور.
وانتهى بنا البحث إلى تسجيل جملة من النتائج المذهلة، تتلخّص في كون كل من الخبر والإنشاء لهما نسبة خارجية، أمّا الخبر فنسبته موجودة ابتداءً، وأمّا الإنشاء فمطابقته للخارج لاحقة وتخضع لقصد المتكلم. وبما أنّ لكلا الأسلوبين مطابقة في الخارج، فإن الذي يتحكّم في معيار المطابقة وعدمها هو قصد المتكلم.
وعليه فإنّ التمييز بين الخبر والإنشاء من خلال معيار القصدية هو من صميم الدرس التداولي، وهذا ما دفعنا إلى محاولة تقصّي هذه النظرية من خلال الإجابة عن السؤال التالي:
- إذا كانت البلاغة العربية ترى أنّ كلّا من الخبر والإنشاء لهما نسبة خارجية، فهل يعدّ الخبر فعلاً كلاميًا؟
الكلمات المفتاحية: الخبر؛ الإنشاء؛ الإيقاع؛ التداولية؛ نظرية أفعال الكلام.

Abstract:
This research falls within the framework of the evaluation activity of the ancient Arabic rhetorical lesson in the light of modern pragmatic theory in theory and practice, understanding and practice. Therefore, we aim to stop at the most important stations in which the deliberative theory of the Arabs was ignited, by presenting the concept of the theory of 'news and creation', and comparing it with the findings of the pragmatic theory. Research on this subject has led us to reveal an authentic and complete deliberative lesson rooted in the depth of the Arab heritage, represented by modernity and its justified dynamism and development.

The research ended up recording a number of amazing results summarized in the fact that both the news and the creation have an external ratio, while the news is its percentage is present initially, and the creation is identical to the outside later and is subject to the intention of the speaker. Since both methods have conformity externally, the criterion of conformity

and non-conformity is controlled by the speaker's intention. Therefore, the distinction between news and creation through the criterion of intentionality is at the heart of the deliberative lesson, and this is what prompted us to try to investigate this theory by answering the following question:

If Arabic rhetoric believes that both the news and the creation have an external percentage, is the news considered a verbal act?

Key words: news; creation; rhythm; pragmatics; theory of speech verbs.

مقدّمة:

من أهمّ النظريات التي استأثرت بالدّرس التداولي: نظرية أفعال الكلام لـ"أوستين"، أمّا عند العرب القدامى فقد تأجّجت هذه المباحث من خلال نظرية الخبر والإنشاء.

تقترح هذه النظريّة أنّ كل من الخبر والإنشاء لهما نسبة خارجية، أمّا الخبر فنسبته موجودة ابتداءً، وأمّا الإنشاء فمطابقته للخارج لاحقة وتخضع لقصد المتكلم. وبما أنّ لكلا الأسلوبين مطابقة في الخارج، فإن الذي يتحكّم في معيار المطابقة وعدمها هو قصد المتكلم.

وقد تمّ تشييد هذه النظرية على الفرضية التالية:

- إذا كانت البلاغة العربية ترى أنّ كلّا من الخبر والإنشاء لهما نسبة خارجية، فإنّ الخبر أيضا يعدّ فعلاً كلاميًا.

وعليه، فقد برزت الإشكالية الخاصّة بهذا البحث بشكل أساسي من خلال السؤال التالي:

- ما هو الطّرح الجديد الذي قدّمته نظرية الخبر والإنشاء في حقل الدراسات التداولية؟

أمّا الهدف الذي يسعى البحث إلى تحقيقه فهو:

- الوقوف عند أهم المحطّات التي تأجّجت فيها نظرية الخبر والإنشاء.
- الكشف عن أهمّ المقاصد التي أطّرت تفكير البلاغيين القدامى.
- مقارنة نظرية الخبر والإنشاء بنظرية أفعال الكلام.

وقد توسّلتُ في سبيل الوصول إلى النتائج المرجوّة منهجاً تحليليّا بحتًا، مستندة في ذلك إلى أدوات المنهج المقارن كلّما اقتضت الحاجة إليها.

1- ملامح نظرية الأفعال الكلامية:

أ- في النحو العربي: إنّ اشتراط النحاة العرب حصول الفائدة في تحديدهم للكلام، يؤشر على أنّ المعنى الذي يحمله هذا الكلام هو الذي يتحقق به الفهم والإفهام، والتأثير، ويؤشر أيضا على ضرورة مراعاة حالة المخاطب، وكلّها مفاهيم تداولية بالمعنى الحديث والمعاصر «بل لعلّ من مظاهر العبقرية عند بعضهم أنّهم فهموا من اللغة أنّها ليست منظومة من القواعد المجرّدة فحسب، وإنّما فهموا منها أيضا، أنها "لفظ معين" يؤدّيه "متكلم معين" في "مقام معين" لآداء "غرض تواصلي إبلاغي معين"، ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب، وإيصال رسالة إبلاغية إليه»[1].

وجعلوا في قواعدهم المنهجية قاعدة تقول: "الإعراب فرع المعنى"، وكل هذا يعنى أنهم درسوا اللغة دراسة وظيفية تداولية. وهنا جاز لنا أن نتساءل: هل يقصد العلماء العرب ظاهرة الأفعال الكلامية لذاتها، أم أنها درست لغايات أخرى؟ والذي وقف عليه البحث أن الآراء تضاربت حول هذه القضية، فَمِنْ قائل بالإيجاب ومن قائل بالنفي، حيث يرى أنصار الرأي الثاني، أن ظاهرة الأفعال الكلامية قد بحثت في

تراثنا من قبل طوائف متعددة، غير أن البحث فيها في تضاعيف هذا التراث الضخم لم يكن مقصودا دائما لذاته، ولكن كثيرا ما قصد به غيره، فاتُخذت الظاهرة من ثم وسيلة لا غاية، وجُعلت مدخلا لفهم علوم أخرى، وهي علوم غير لغوية في الغالب، فتوزعت الظاهرة بين فروع معرفية متعددة، وخاض فيها علماء أجلاء، إلا أنهم لم يفردوها بالبحث والتأليف، ولا قَصَدوهَا لِذَاتِها[2].

ب- في البلاغة العربية: "البلاغة تداولية في صميمها"، تِلكم هي الحقيقة التي كشف عنها "جنفري ليتش"، مُعلنًا عن تلك الوشائج التي تربط البلاغة باللسانيات التداولية، وتظهر هذه القرابة من خلال مقارنة التعاريف لكلتا المعرفتين.

فالتداولية تعرَّف بأنها دراسة مناحي الكلام أو دراسة اللغة حين الاستعمال، وكذلك البلاغة تعرّف بكونها المعرفة باللغة أثناء استعمالها. فكلاهما يهتم بعملية التلفّظ، والعوامل المتحكّمة فيها.

والتناغم الحاصل بين التداولية والبلاغة العربية، نجده بكثافة في مبحث "أضرب الخبر"[3]، التي عالجها الدرس البلاغي معالجة تداولية في صميمها من خلال مراعاة قصد المتكلم، وحال سامعه، والمقام[4] التواصلي بينهما، تحقيقا للفائدة وضمانا لنجاح عملية التواصل، وهذا كله يجعل البلاغة العربية مصدرا من مصادر التفكير التداولي العربي، وأرضية خصبة لمعالجتها.

2- الاهتمامات التداولية عند العلماء والعرب:

لقد بُحثت ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي، واشتغل عليها عدد من العلماء، لذلك يتحتّم على الباحث المهتم بهذه الظاهرة، أن يتتبّع أصولها وتطبيقاتها في مؤلفاتهم.

فمن النحاة والبلاغيين الذين عرضوا لها: ابن جني، والجرجاني، والسكاكي، والرضي الإسترآبادي، وغيرهم كثير. وسوف نتناول ابن جني أنموذجاً للنحاة، والسكاكي أنموذجا للبلاغيين.

أ- عند ابن جني: اعتمد ابن جني في دراسته اللغوية منهجا عقليا صميما، لذلك نلمس بعض الملامح التداولية في مؤلفاته، وبخاصة كتاب "الخصائص" الذي أشار فيه إلى أنّ «هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع، والمبادئ، وكيف مرّت أحكامها في الأنحاء والحواشي»[5].

يفهم من كلام ابن جني تناوله للمقام الذي تُلقَى فيه معاني الكلام، وتتجلّى بذلك دعوته إلى مخاطبة الناس بما يفهمون ويألفون، باعتبار أنّ الكلام يكون مشحونا بحمولة دلالية يتحقّق بها الفهم والتأثير، مع مراعاة حال المتلقي[6].

كما أن استعمال ابن جني - في كتاب الخصائص – لمصطلحات من قبيل: القول، الكلام، والمنطق واللفظ مقابل الخط والكتابة ينمّ عن تطوّر ملحوظ في تفكيره، وذلك لاهتمامه البالغ بالمنطوق، الذي يعدّ من صميم اهتمامات الدرس التداولي الحديث[7].

ب- عند السكاكي: أمّا السكاكي فقد عرّف النحو بأنّه معرفة التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى بمقاييس مستنبطة من كلام العرب، وبيّن أن الغرض من وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطَب .كما عرّف علم المعاني بكونه تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها، وجعل وظيفته دراسة أساليب الكلام ومعانيه، حيث اكتشف أن دراسة هذه المعاني في الكلام تختلف تراكيبه وسياقاته، وأغراضه غير ممكنه يجب حصرها إذ لا نهاية لها، يقول: "إن التعرّض لها منتشر، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها، وسابق في الاعتبار، ثمّ حمل ماعدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق، والسياق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب[8]

3- نظرية الخبر والإنشاء في التراث اللغوي العربي:

أ- معاني الكلام عند سيبويه: بين الواجب وغير الواجب: يحتوي كتاب سيبويه على مصطلحات معينة، بأعداد كثيرة، فهو يكثر مثلا من ذكر الخبر كمعنى من معاني الكلام، كما يهتم دائما بمقابلة الخبر بالاستفهام أو الأمر والنهي، وغير ذلك مما يدخل في غير الخبر، وساق دليلا على ذلك من قول سيبويه وهو قوله: «لأنّك إذا نهيت فأنت تزجيه إلى أمر، وإذا أجبرت أو استفهمت، فأنت لست تريد شيئا من ذلك إنما تعلم خبرا، وتسترشد مُخبرًا»[9].

ومن بسط هذا الطرح سنناقش قولين: الأوّل لابن كيسان، والثاني لابن السيد البطليوسي.

أمّا ابن كيسان، فيقسّم معاني الكلام إلى أربعة أقسام، جاءت في قوله: «الكلام ينقسم إلى أربعة أقسام في المعاني، هي الخبر والاستخبار - والاستخبار الاستفهام- والنداء، وهو الدعاء، والطلب، والأمر، والنهي، والخبر، وهو أوسع تصرفا»[10].

وكذلك ابن السيد البطليوسي، قسّمه تقسيما رباعيا، في قوله: «الكلام أربعة: أمر واستخبار، وخبر ورغبة... فإن المتقدمين والمتأخرين اختلفوا في اقسامها كم هي ... وزعم قوم أن الكلام كله قسمان: خبر وغير خبر[11] وهذا صحيح، ولكن كل واحد من هذين القسمين يحتاج إلى تقسيم آخر»[12].

وبالعودة إلى سيبويه، في تقسيمه لمعاني الكلام، إلى واجب وغير واجب، وهذا التقسيم كان موجودا عند أستاذة الخليل، كما ذكر ذلك الأستاذ الحاج صالح، لأنّ سيبويه أورد رأي الخليل في تفسيره لقول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: 63]، وذلك بقوله (أي الخليل): هذا واجب وهو تنبيه.

ومن أجل فكّ خيوط هذه المسألة وجب علينا الإجابة عن سؤالين نراهما هامّين، هما كالآتي: ما مقصد الخليل وسيبويه من هذين الوضعين؟ وما هي التراكيب الواجبة وغير الواجبة؟ وقد عثرنا على إجابة شافية عند سيبويه في قوله: «هل تضرب زيداً؟ فلا يكون أن تدعي أنّ الضرب واقع، وقد يقول: أتضرب زيداً، وأنت تدعي أن الضرب واقع»[13].

وقد علّق عبد الرحمن الحاج صالح على كلام سيبويه بقوله : «فهذا استفهام وهو سؤال عمّا لم يستقر عند السائل من علم، فهو غير واقع، ويوصف الاستفهام، بأنه غير واقع لهذا السبب، أمّا العبارة الأخيرة ففيها معنى التوبيخ، وليس استفهاماً في المعنى، ولهذا يعتبر واجبا»[14].

وعليه، نخلص إلى أن الخبر هو الواجب، وأمّا الأمر والاستفهام وغيرهما، فغير واجبة.

ب- سبب تقسيم معاني الكلام إلى واجب وغير واجب: بعد سبرنا للآراء السابقة اتّضح لنا أنّ الخبر يوصف بالواجب لوقوع "فعل"، وهو موضوع الخبر، وحدوث هذا الفعل معلوم لدى المتكلم، أما الأمر والنهي، والاستفهام، والتمني فليس الأمر فيهم كذلك، لأنّ لهذه الأساليب بنية خاصّة بها. أمّا الخبر، فإمّا أن يكون جملة اسمية (مبتدأ أو خبر) أو فعلية (تتكون من فعل وفاعل ومتعلقاتهما) وقد خُصِّصت هذه الأبنية في الأساس للخبر.

وممّا يعضد هذا التوجّه أنّنا نجد أحوالاً إعرابية[15] تؤكّد ما يتميّز به الواجب وغير الواجب؛ فالرفع مخصّص للأمر الثابت الواجب، وقد يكون لغير الواجب، أما النصب والجزم فهما دائما لغير الواجب، والفرق بينهما، هو أنّ المنصوب غير حاصل، لأنّه غاية، سواء كان ذلك الاسم (المفعول به مثلا) أم في الفعل (أن يخرجَ). والجزم غير حاصل أيضا لأنّه منتف تماماً[16].

وحتى يُفهم التصوّر الذي وضعه سيبويه للواجب وغير الواجب يمكن تصميمه وفق الشكل (1) كالآتي[17]:

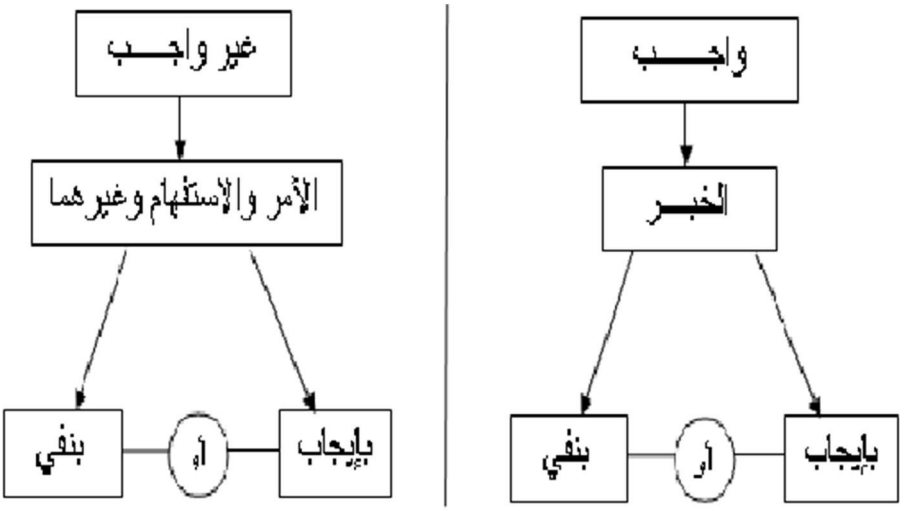

تصوّر سيبويه للواجب وغير الواجب

4- أصالة نظرية الخبر والإنشاء عند علماء العرب:

إنّ تقسيم الكلام إلى "خبر وإنشاء"، قد عرفه العرب في درسهم اللساني، ضمن مباحث علم المعاني، والمجال التطبيقي للدرس النحوي على مستوى الجملة، فقد نقل النحاة هذا التقسيم الثنائي إلى الجملة، فصنّفوها إلى صنفين: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية[18].

أمّا الخبر، فقد قصد به إفادة مخاطب بخبر لا علم له به، ويشترط أن يكون لهذا الخبر وجود في الواقع الخارجي كي يرد إليه، فيحكم عليه بالصدق أو الكذب.

في المقابل، لا نجد للإنشاء نسبة خارجية، وبالتالي يتعذّر الحكم عليه بالصدق أو الكذب، وإنما يتحدّد الإنشاء في التركيبة اللغوية، لكنّه لا يلقي خبراً إلى المخاطب، وإنّما ينجز عملا[19].

وهذا التمييز بين الخبر والإنشاء بحسب قبول الحكم عليها بالصدق أو الكذب، هو من صميم الدرس التداولي، وبذلك يكون لعلماء العرب قدم سبق إلى هذا الميدان اللغوي.

ثم إنّ نظرية الخبر والإنشاء بدورها قد عرفت انعطافا آخر وهو أن العرب انتقلوا من معيار الحكم بالصدق أو الكذب على الكلام، إلى معيار إيجاد النسبة الخارجية.

وتتلخّص هذه النظرية، في كون كل من الخبر والإنشاء لهما نسبة خارجية، أمّا الخبر فنسبته موجودة ابتداءً. وأما الإنشاء فمطابقته للخارج لاحقة، وتخضع لقصد المتكلم فهو الذي ينشئها. وهذا هو سرّ تسميته بالإنشاء. وبما أنّ لكلا الأسلوبين مطابقة في الخارج، فإن الذي يتحكم في معيار المطابقة وعدمها هو قصد المتكلم.

وهنا نلمس مرة أخرى تقاربا وشَبَهًا كبيرين لنظرية أفعال الكلام عند أوستين في مرحلة من مراحلها[20]، ونظرية الخبر والإنشاء عند العرب. في اعتمادهم على مبدأ القصدية. ويمكن توضيح هذه الفكرة في الشكل (2) كما يلي:

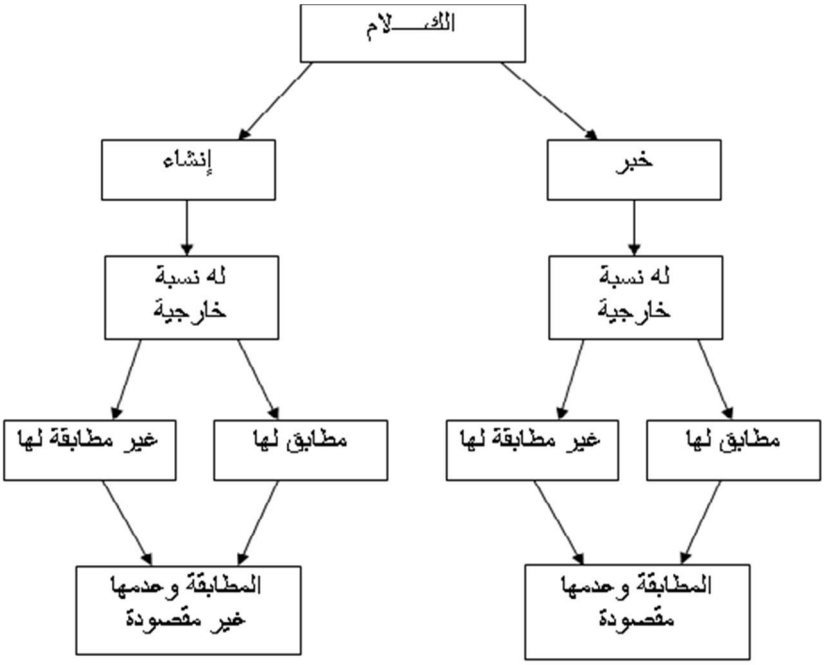

إيجاد النسبة في نظرية الخبر والإنشاء عند العرب القدامى[21]

أ- علاقة الإخبار بالفعل الكلامي: إنّ كل أقسام الكلام سواء الخبرية أو الإنشائية تناسبها أفعال للمتكلم، وكل واحد من هذه الأفعال، هو إخبار عن شيء؛ سواءً جاء الكلام في صيغته الخبرية أو الإنشائية.

وقد أورده سيبويه مثالاً في سياق اعتراضه على شيخه الخليل حول هذه القضية، إذْ يقول: «وهذا شبيه بقوله "إنّا بني فلان لنفعل كذا"، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنّه من بني فلان، ولكن ذلك افتخارا وابتهاء».

فهذا الافتخار هو المراد، ولا يدلّ عليه ظاهر الكلام، ومهما كان فهو إعلام بتبليغ المتكلم المخاطَب افتخاره[22]، نلاحظ أنّه في هذه النقطة بالذات، تفترق النظرية العربية عن نظرية أوستين، لأنّ أوستين رفض رفضا باتا أن يتضمن الإنشاء إخبارا في كلّ المراحل التي مرّت بها نظريته.

والشكل (3) يوضح العلاقة بين الخبر والإنشاء عند العرب:

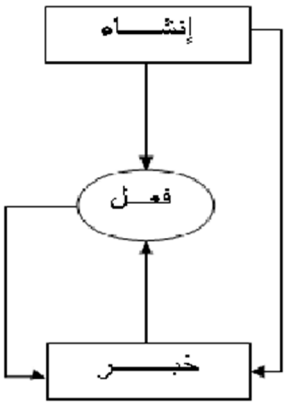

مخطط يوضح العلاقة بين الخبر والإنشاء عند العرب

ب- الإنشاء والإيقاع: إنّ أساليب الكلام من خبر، وأمر، واستفهام، ونهي، وغيرهما، والتي يصوغ عليها المتكلم كلامه، هي في الواقع أفعال للمتكلم،«فهو الذي يؤكّد، ويستفهم، وينفي ويشترط، وينهى ... إلخ»[23]، وقد مرّ معنا سابقا أنّ هذه النظرة تبدو قريبة جدا من نظرة أوستين الذي اطلق عليها اسم: (Actes illocutoires).

إلاّ أنّ سيبويه وشيخه الخليل، قد جاءا بمفهوم أصيل لم يسبقا إليه، وهو مفهوم: "الواجب من الكلام مقابل غير الواجب".

ومن الملاحظ أنّ - الشيخين بهذا الصنيع- قد جاءا بفرق آخر «بين ما هو واقع ممّا يدلّ عليه الكلام، وبين ما هو واقع بسبب كلام المتكلم وفي وقت النطق بالذات، مثل الكثير من العبارات التي يحدث بها حدث، مثل: شكرا، ومرحبا، ولبيك، وغيرها»[24].

وقد سمّى العرب هذه الظاهرة بالإيقاع، وهذا المفهوم نجده أيضا عند أوستين، ولكنه يصطلح عليه بـ (Performative)، وهو مصطلح يعمّ كل الجمل الإنشائية.

إلاّ أنّ العلماء العرب – الأصوليين[25] منهم خاصّة – يطلقونه على الأسلوب الطلبي كالعقود مثلا. أمّا الأسلوب غير الطلبي فلا يسمى إيقاعا كالأمر والنهي والاستفهام.

كما تبيّن لنا أنّ أوّل من أثبت هذه الفروق هم النحاة الأوائل، فحدّد سيبويه **"الإيقاعي"** بما يبتدئه المتكلم بالكلمة (أي بما يُحدثه بالكلمة). وأخرج من هذه الدائرة كل من الأمر والنهي والاستفهام. إذ يقول مُبرهنا على نظرته: «سلام عليكم ولبّيك [...] فهذه حروف [...] المعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك"[26].

معنى ذلك، أنّ الذي يقول "بعثُك" قد أحدث شيئا بكلامه، ونظير ذلك: "وهبت لك"، "حمدًا لله"، "أحمدك". كلها تعمل معنى الإيقاع.

يقصد سيبويه، بابتداء الشيء **"إنشاؤه" وإيقاعه** بكلام المتكلم، وقد ميّزه عن سائر أصناف الأساليب الإنشائية. بقوله: "ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجِيَتِها، وهذه الأساليب تنطبق على الأمر والنهي وغيرهما من الطلب. ويقول أيضا: «لأنّك إذا نهيت، فأنت تزجّيه إلى أمر"، فالتزجية لا توافق الإيقاع»[27].

ج- الكلام الإنشائي هو أيضا خبر: تتأكد هذه الفكرة من خلال تحديد النحاة للجملة المفيدة، وهي التي تحقق فائدة على المخاطب، مع ذلك فقد تنطوي على معنى آخر.

وأما الجملة الإنشائية (سواء كانت إيقاعية أو طلبية)، فهي في الوقت الذي تقال فيه، تعبر عن إخبار بما حصل من إرادة المتكلم.

ولتوضيح الفكرة أكثر نقترح كلاما لابن قيّم الجوزية، يؤكّد ما قيل آنفا. إذْ يرى أنّ الكلام له نسبتان: نسبة إلى المتكلّم به، ونسبة إلى المتكلَّم فيه، إمّا طلبًا وإمّا خبرًا. وله نسبة ثالثة إلى المخاطَب. وهذه المعاني لم يثبت لها وجود خارجي إلاّ بإرادة المتكلم وقصده، فهي إنشاءات وخبريات من جهة أخرى وهي تضمنها إخبار المتكلم عن ثبوت هذه النسبة في ذهنه[28].

خاتمة:

حاولنا في هذا العمل تقصّي "نظرية الخبر والإنشاء عند العرب" وسبر تطوّراتها من منظور نظرية أفعال الكلام في التداولية الحديثة، والوقوف عند أهم المحطّات التي تأجّجت فيها. وقد قادنا هذا التقصّي إلى وجود نقاط تتقاطع فيها النظريتان، وأخرى تفترقان فيها.

1- فممّا تتميّز به نظرية أفعال الكلام عند "أوستين" ما يلي:

- ظهور هذه النظرية على أنقاض النظرية البنوية - التي أغرقت في الشكل اللغوي وأهملت الاستعمال – كان سببًا مباشرا في اعتبارها مقصودة لذاتها.
- نظرية أفعال الكلام ذات مرجعية فلسفية روّادها فلاسفة وضعيّون يؤمنون بالنفعية (البراغماتية) والذرائعية وكل ما لا يحقّق نفعا في الواقع لا يعتدّ به.
- يشترط أوستين أن يكون المتكلم غير مازحٍ حتى يتحقق الفعل الكلامي.

2- وممّا تتميّز به نظرية الخبر والإنشاء عند العرب:

- وجود هذه النظرية منذ القديم عند البلاغيين والنحاة، لتعليل بعض الظواهر النحوية والبلاغية وهي لم تُقصد لذاتها، بل جُعلت أداة لدراسة أنماط لغوية أخرى.
- ليس لهذه النظرية بعد فلسفي ولا مرجعية إيديولوجية معينة إلاّ فيما يخصّ استعمالها في إيقاع العقود والمعاهدات لدى الأصوليين.
- انفردت نظرية الخبر والإنشاء عند العرب بمفاهيم جدّ متطورة لم يصل إليها التفكير الغربي إلى حدّ الساعة كظاهرة الإيقاع.
- قد يكون "المُزاح" فعلا كلاميا في بعض الأحوال، كالزواج والطلاق.

3- أمّا ما يمكن أن نعتبره مساحة تتقارب فيها النظريّتان هو اعتمادهما على القصدية شرطا أساسا لاكتمال المعنى، كما تلتقيان أيضا في:

- ارتباط التداولية بالبلاغة عند الغرب وفي التراث العربي.
- عَرفت كل من نظرية أفعال الكلام ونظرية الخبر والإنشاء انعطافات وتحولات كانت سببا في تطوير الفرضيات التي شيدت عليها.
- تتقاسم النظرتان عدّة عناصر ضرورية لبناء نظرية الفعل الكلامي؛ مثل: ثلاثية (المتكلم، المخاطَب، المقام "الزماني والمكاني").

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

أولا- الكتب:

1. ابن السِّيد البَطَلْيَوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة 1996، ج2.
2. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النار، المكتبة العلمية، ط2، (د ت)، ج1.
3. ابن رشد، والقرطبي وفخر الدين الرازي، وسيف الذين الآمدي، وغيرهم. ينظر للمزيد من المعلومات: مسعود صحراوي، التداولية عند العرب.
4. ابن كيسان (أبو الحسن محمد)، الموفقي في النحو، تحقيق وتقديم محمد أحمد عبد الله الوليد، دار النابغة للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2019.
5. أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، 1991.
6. بشرى البستاني التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط1، 2013.
7. حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011.

8. السكاكي (يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت،2005.
9. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1.
10. طالب هاشم الطبطبائي، نظرية أفعال الكلام بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1994
11. طه عبد الرحمان، اللسان والميزات أو التكوثر العقلي المركز الثقافي العربي) الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998.
12. عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د ط، د.ت.
13. مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2005.

ثانيا- المجلات:

14. باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع7، 2011.

الهوامش:

1- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2005، ص 174.

2- من أجل التوسع في هذا الطرح ينظر: طالب هاشم الطبطبائي، نظرية أفعال الكلام بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص د (من المقدمة).

3- إنّ أفضل ما يمكن أن يكون مثالا تطبيقيا لمدى استجابة البلاغة العربية للطرح التداولي نجده عند البلاغيين العرب الذين عالجوا في هذا المبحث رواية "أبي إسحاق الكندي" مع "أبي العباس المبرد" حينما رأى الأول حشوا في كلام العرب يظهر في قولهم: "عبد الله قائم" ثم قولهم "إن عبد الله قائم"، ثم قولهم "إن عبد الله لقائم"، والمعنى حسبه واحد، فأجابه "المبرّد" بأن المعاني مختلفة حسب قصد المتكلم، وحال متلقي الكلام، فكان المثال الأول إخبارا عن قيام زيد، والمثال الثاني "إنّ عبد الله قائم"، والمثال الثالث: "إنّ عبد الله قائم"، جوابا لإنكار منكر. إنّ هذا الكلام يكشف لنا عن تصور قضوي للخطاب، وتصور تخاطبي له، ذلك أنّ سؤال الكندي يدلّ على أنّه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي له، ممثلا في نسبة القيام لزيد، ولذلك رأى في الكلام حشوا، إنّ القضية المعبّر عنها واحدة، دون أن يلتفت للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة، فبالتعبير التداولي الحديث نقول: إنّ التصور التخاطبي لما رأى فيه الكندي حشوا، وبمعايير "أوستين"، تعد تلك التراكيب أفعالا لفظية تعبر عن معنى قضوي واحد، لكنها تحقق أفعال إنجازية للخبر، وهذا ما يعرف في البلاغة العربية "بأضرب الخبر" (ابتدائي، طلبي، انكاري)، للمزيد من الفائدة ينظر: باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع7، 2011، ص 169.

4- يستغل المتكلم المقام باعتباره آلية تكشف عن الكلام وتسهم في تأويله « حتى يستطيع الوصول إلى مبتغاه من مقاصد وأهداف». حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011، ص 363.

5- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النار، المكتبة العلمية، ط2، (د ت)، ج1، ص 32.

6- إنّ مراعاة حال المتلقي مرتبط بقصدية التواصل بين الطرفين. (ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزات أو التكوثر العقلي المركز الثقافي العربي) الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998، ص 213.

7- إنّ تعريف ابن جني للغة بأنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم وحاجاتهم، يدخل اللغة باعتقادنا في جسم العملية التواصلية، فالتعبير لا ينبع من فراغ، ومفردة "القوم" تؤشر على الدائرة الواسعة التي يجري بها الحدث اللغوي، والمشاركة الفاعلة التي تم من خلالها، ومفردة "أغراضهم" توحي بأهمية ما يجري، وتشعّبه، وسعة حقوله ومضامينه، كونه يشمل الحياة بكل فعالياتها، ودقائقها وأحداثها، ينظر بشرى البستاني التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط1، 2013، ص 10.

8- ينظر: السكاكي (يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ص49.
9- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1، ص 212.
10- ابن كيسان (أبو الحسن محمد)، الموفقي في النحو، تحقيق وتقديم محمد أحمد عبد الله الوليد، دار النابغة للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2019، ص 116.
11- هذا التقسيم، هو الذي رفضه أوستين في المرحلة الثانية، إذْ يرى أن تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، غير مُجدٍ، لأنّ بعض الخبريات تنطوي على إنشائيات، وهذا التفكير، كان سببا ودافعا قويا له لصياغة نظرية أفعال الكلام، وتنقيحها مرّة بعد مرّة، إلى أن وصلتنا في شكلها الأخير.
12- ابن السِّيد البَطَلْيَوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة 1996، ج2، ص 134.
13- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ص 176.
14- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د ط، د.ت، ص 166.
15- يلتقي هذا الفكر مع الأفكار التي جعلت أوستين يشيّد نظرية الفعل الكلامي، من خلال شنّه ثورة على آراء الفلاسفة الوضعيين، بتمييزه بين الأفعال التقريرية والأفعال الإنجازية على أساس درجة تحقيقها في الخارج، وموقف المتكلم منها.
16- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 166.
17- المصدر نفسه، ص 167.
18- خالف الرضي الإستربادي قد هذا التقسيم الثنائي، وجاء بتقسيم ثلاثي ومضمونه أنّ الجملة غير خبرية: إما إنشائية نحو: بعت، وطلقت، وأتاجر، وإما طلبية كالأمر والنفي والاستفهام، والتمني. وعلى هذا تكون قسمته للجملة أسلوبيا ثلاثية:
- جملة خبرية: وهي التي يكون الحكم فيها معلوما للمخاطب قبل النطق بها.
- جملة إنشائية: وهي التي يكون تركيبها من ألفاظ العقود وما شابهها.
- جملة طلبية: وهي التي يكون تركيبها من الإنشاء الطلبي. ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 176.
19- وهي الأفكار ذاتها الي جعلت أوستين يشيد نظرية الفعل الكلامي من خلال شنه ثورة على آراء الفلاسفة الوضعيين ليميز بين الأفعال التقريرية والأفعال الإنجازية على أساس درجة تحققها في الخارج، وموقف المتكلم منها.
20- في هذه المرحلة يقول أوستين: "ويجب أن نتذكّر أنّنا كنّا اعتبرنا أنّ فكرة الإنشائية تقتضي أن يكون الإنجاز صادرا (أو داخلا في جزء) التصرّف. والتصرّفات إنّما يؤدّيها الأشخاص، وينفّذونها". ينظر: أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، 1991، ص 75-76.
21- مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص 68.
22 - ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 173.
23- المرجع نفسه، ص 174.
24- المرجع نفسه، ص 174.
25 - اشتغل على هذه الظاهرة نفر من الفقهاء والأصوليين، بغرض دراسة المعاني الوظيفية للنصوص، وهي المعاني التي تطرأ على القول، وتتغير من مقام إلى آخر، ونستجلي كيفية دراستهم لما سموه ألفاظ العقود، أي الألفاظ التي تنشئ المعاملات والعقود والمعاهدات، وما تقتضيه من تشريعات اجتماعية وسياسية مختلفة، وشروطها وأحكامها، من هؤلاء الفقهاء والأصوليين: ابن رشد، والقرطبي وفخر الدين الرازي، وسيف الذين الآمدي، وغيرهم. ينظر للمزيد من المعلومات: مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، ص 7.
26- ينظر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ص 176-177.
27- المرجع نفسه، ص 178.
28- ينظر للتوسع أكثر: المرجع نفسه، ص 178-179.